بعد ترؤسه الاجتماع التنسيقي لها بحضور 35 دولة

الغانم: المجموعة الإسلامية ستنسق لتقديم بند طارئ في مؤتمر جنيف المقبل

مرزوق الغانم مترئسا الاجتماع التنسيقي للمجموعة الإسلامية

ترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس الاجتماع التنسيقي للمجموعة الإسلامية بحضور 35 دولة وذلك على هامش أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 141 الذي ستنطلق أعماله بعد قليل في العاصمة الصربية بلغراد.

وقال الغانم في تصريح صحافي عقب الاجتماع "ترأست الكويت اليوم "أمس" الاجتماع التنسيقي الإسلامي بناء على طلب غالبية أعضاء المجموعة الإسلامية، وتم التنسيق للعديد من الأمور قبل اجتماع الجمعية العامة".

وأوضح "تم الاتفاق على التنسيق لبند طارئ يقدم في الاجتماع القادم في جنيف على أن تقوم الأمانة العامة بإخبار الدول الأعضاء جميعا بأن يتم التنسيق مع المجاميع الجيوسياسية الأخرى حتى نستطيع أن نمرر هذا البند مثلما مررنا في السابق بند الروهينغا وبند رفض نقل السفارة الأمريكية إلى القدس".

وذكر ان المجموعة الخليجية اجتمعت يوم امس برئاسة الكويت وبكامل أعضائها وتم الاتفاق على كافة الأمور المتعلقة بالشواغر، مضيفا "بعد ذلك كان هناك الاجتماع التنسيقي العربي وفاز مرشحو قطر والبحرين في ملء هذه الشواغر".

وفي ختام تصريحه اعرب الغانم عن شكره وتقديره لكافة أعضاء ومنتسبي وفد دولة الكويت لافتا إلى ان يوم غد سيشهد الاجتماع الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الحاكم.

وحضر الاجتماع من الجانب الكويتي وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف، وأمين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال، وعضوا الشعبة النائبين الحميدي السبيعي وصفاء الهاشم.

وكانت المجموعة الخليجية المشاركة قد عقدت في اعمال الدورة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي التي تستضيفها العاصمة الصربية بلغراد أول أمس اجتماعا تنسيقيا برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم.

وشهد الاجتماع تبادل وجهات النظر تجاه جدول اعمال المؤتمر الذي ينطلق اليوم والبنود الطارئة المتوقع طرحها وتوحيد الموقف الخليجي بشأنها إضافة إلى بحث الشواغر في لجان المؤتمر والترشيحات الخليجية والعربية لها. بحسب ما ذكرته شبكة الدستور الاخبارية التابعة لمجلس الامة.

حضر الاجتماع وفود برلمانية من المملكة العربية السعودية وقطر والامارات ومملكة البحرين وسلطنة عمان في حين حضره عن الجانب الكويتي وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وامين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال وعضوي الشعبة النائبين الحميدي السبيعي وصفاء الهاشم والامين العام لمجلس الامة علام الكندري.

ووصل الغانم والوفد البرلماني المرافق الى "بلغراد" في وقت سابق من أول أمس للمشاركة في اعمال المؤتمر التي تستمر حتى الـ17 من اكتوبر الجاري.

على صعيد متصل عقدت المجموعة العربية المشاركة في الدورة الـ141 لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي والذي انطلق في العاصمة الصربية بلغراد أمس اجتماعا تنسيقيا بحضور رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق الغانم.

وبحسب ما ذكرته شبكة (الدستور) الاخبارية التابعة لمجلس الامة فقد شهد الاجتماع الذي عقد برئاسة رئيس مجلس النواب الاردني عاطف الطراونة أول أمس تبادل وجهات النظر تجاه جدول اعمال المؤتمر.

واضافت ان الاجتماع تناول البنود الطارئة المتوقع طرحها وتوحيد الموقف العربي بشأنها اضافة الى الترشيحات العربية في لجان المؤتمر.

حضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وامين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال وعضوي الشعبة النائبين الحميدي السبيعي وصفاء الهاشم والامين العام لمجلس الامة علام الكندري.

كما حضر الاجتماع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا بارون.

ووصل الغانم والوفد البرلماني المرافق الى "بلغراد" في وقت سابق من أول أمس للمشاركة في اعمال المؤتمر التي تستمر حتى الـ17 من اكتوبر الجاري.

على صعيد متصل أقام سفير دولة الكويت لدى جمهورية صربيا يوسف عبدالصمد في العاصمة (بلغراد) أول أمس مأدبة عشاء على شرف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له وذلك على هامش مشاركته في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 141 .

وحضر المأدبة وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف، وأمين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال، وأعضاء الشعبة النواب الحميدي السبيعي وعلي الدقباسي وصفاء الهاشم إضافة الى النائبين عمر الطبطبائي وناصر الدوسري والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس مجلس النواب الياباني تاداموري أوشيما، ورئيسة مجلس المستشارين الياباني أكيكو سانتو، عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا إعصار (هاجيبيس) الذي ضرب مناطق عدة في اليابان وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى.

وأعرب الغانم في برقيتيه عن التضامن التام مع الشعب الياباني الصديق مؤكدا ثقته في قدرته على تجاوز آثار تلك الكارثة الطبيعية.

من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقية إلى رئيس البرلمان في بوركينا فاسو الأسان بالا ساكندي عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجوم المسلح الذي استهدف المسجد الكبير في مدينة سالموسي شمالي بوركينا فاسو وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى، راجيًا من الله – جل وعلا – الرحمة للضحايا والشفاء العاجل للجرحى.

مع تخفيض نسبة الفائدة واستحداث «الأمثال»

«المالية البرلمانية» أبقت على نظام «الاستبدال»

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية أمس

استكملت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس مناقشة الاقتراحات بقوانين بشان تعديل بعض أحكام قانون التامينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976.

وكشف رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن التوافق مع الجانب الحكومي على الإبقاء على نظام الاستبدال مع تخفيض نسبة الفائدة واستحداث نظام الأمثال.

وأوضح أن اللجنة توصلت إلى هذا الاتفاق بما يمنح المتقاعد الحرية بالاستفادة من النظام الذي يرغب فيه، على أن تكون نسبة الرسوم الإدارية ما بين ٤ إلى ٦ % فقط.

وبين انه بالنسبة للاستبدال فقد كان يحصل من المتقاعد ما نسبته 14.8 كحد أقصى حسب العمر وهذه النسبة مبالغ فيها حيث تم التوصل إلى تحصيل رسوم مخفضة النسبة لتكون 6 بدلا من 14% كحد أقصى ومن 6.2 إلى 4%، معتبرًا أن هذا تحول كبير سيخفف على المتقاعدين بعد أن كانت كواهلهم مرهقة بسبب النسبة الكبيرة التي تحصل منهم.

واستعرض رئيس اللجنة المالية مختلف وجهات النظر حول استمرارية نظام الاستبدال قائلا "كان هناك اقتراح بالغائه وتقديم بديل آخر، وكانت هناك وجهات نظر أخرى تقول كيف يتم إلغاء هذا النظام وهو قائم منذ ٤٢ سنة ، وكان الاعتراض على نسبة الفائدة التي تتراوح ما بين 6.2 إلى 14.8 % وفقا لسن المتقاعد باعتبارها فائدة عالية وتثقل كاهل المتقاعدين.

■ خورشيد : اشترطنا ألا تتجاوز نسبة الخصم من 4 إلى 6 %

■ إنشاء شركة تحت مسمى خدمات تمويلية بنظام يتوافق مع الشريعة لتقديم «الأمثال»

وبين أنه بعد الاطلاع على الدراسات التي لم تات من الخبير الاكتواري في الكويت بل من قبل جهات خارجية متخصصة في العجز الاكتواري وصلنا إلى أن تكون نسبة الرسوم الإدارية من 4 إلى 6 % على أن تقوم التامينات بوضع الجداول.

واشار إلى ان هناك حوالي ٤٠ الف متقاعد (مستبدل) حتى الآن سيتم تحويلهم إلى نظام الاستبدال وفق الرسوم الإدارية الجديدة، لافتا إلى أن العدد الإجمالي للمتقاعدين يتراوح ما بين ١٣٥ إلى ١٤٠ الف متقاعد.

وبين انه إضافة إلى من يحق له الاستبدال من المتقاعدين فهناك رقم كبير من الموظفين الذين ما زالوا على رأس عملهم حتى الآن وهم الذين تجاوزت خدمتهم ٢٠ سنة من الرجال و ١٥ سنة من النساء.

وأضاف خورشيد أنه بالنظر إلى هذه الأرقام يتضح أن هناك حوالي ١٠٠ الف متقاعد مسجلين في التامينات لم يستفيدوا من نظام الاستبدال حيث ينظر جزء منهم إلى الجانب الشرعي، لهذا وضعنا نظاما جديدا بالإضافة إلى نظام الاستبدال القائم.

وكشف عن ان هذا نظام الأمثال يقضي بان تقوم مؤسسة التامينات بإنشاء شركة تحت مظلتها وتملكها بنسبة ١٠٠ % وتسمى شركة الخدمات التمويلية وبنظام يوافق الشريعة الإسلامية وبخصم بنسبة ٤ إلى ٦ % حتى يناسب جداول الاستبدال.

وأوضح انه وفق نظام الأمثال يستطيع المتقاعد ان يحصل على ١٠ أمثال الراتب أو يزيد حتى يصل إلى ٢٠ مثلا، وتدير مؤسسة التامينات هذا الامر من خلال الشركة التي تؤسسها من خلال تشريع، على أن يتم وضع رأس مال للشركة يحدده مجلس إدارة التامينات.

وأضاف أن تلك الشركة الخاصة بالخدمات التمويلية ستعطي المتقاعد القرض بضمانة التامينات الاجتماعية بعكس السابق حيث كان يحصل على القروض من البنوك التجارية ويستغل استغلالا غير سليم بالفوائد المتراكمة عليه.

ولفت خورشيد إلى أن الجميع لهم الحق في الاستفادة من هذين النظامين ومن يرغب في نظام وفق الجانب الشرعي يتجه إلى نظام الأمثال، لافتا إلى ان هذا الحل تم توافق اللجنة المالية والجانب الحكومي عليه ممثلا بوزير المالية، موجها التبريكات إلى المتقاعدين للوصول إلى هذا الحل الذي يفيد الجميع.

واعتبر خورشيد أن التصور الذي توصلت إليه اللجنة بشان موضوع قروض التامينات الشائك جاء متكاملا، لافتا إلى أن اللجنة تحملت مسؤولية هذا الملف لما له من اهمية لشريحة المتقاعدين.

وقال خورشيد "في الوقت الذي اقدر فيه معاناة المتقاعدين أؤكد أن أعضاء اللجنة المالية تحملوا الكثير من القذف والتجريح وهم يناقشون بدائل هذا القانون والعمل على معالجته.

وشدد على أن أعضاء اللجنة المالية واجهوا القضية وتمت معالجتها معالجة مهنية وواقعية وحرفية ومن خلال اجتماعات كثيرة لحسم الموضوع حتى توصلنا إلى أفضل الحلول على هذا الصعيد.

وأضاف "أشكر من أيد ومن عارض توجهات اللجنة وأقول الله يسامح كل من تعرض إلينا في القضية وادعي اننا لم نعالج الموضوع بالشكل الصحيح برغم أن اجتماعاتنا كانت مستمرة أيام العطلة البرلمانية لحسم القضية".

وبين أنه إلى جانب إنهاء هذا الموضوع فقد انجزت المالية الأسبوع الماضي تقريرها بشأن تعديل قانون التقاعد المبكر الذي يقضي بخفض نسبة الاستقطاع على الأمثال السبعة التي تمنح بلا فائدة من ٢٥ إلى ١٠ % فقط.

طالب وزير المالية بالمساواة بين المواطنين في هذا الشأن

الشاهين: الاكتتابات العامة تخل بالدستور ولا تنسجم مع أحكام الشريعة

أسامة الشاهين

قال النائب أسامة الشاهين إن ما يتم من اكتتابات عامة تمثل إخلالا دستوريًا بسبب عدم انسجامها مع الشريعة الإسلامية والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن المادة الثانية من الدستور الزمت بأن تنسجم التشريعات والشريعة الإسلامية ، كما أن المادة الثامنة من الدستور الزمت بأن تصون الدولة تكافؤ الفرص بين المواطنين .

وطالب وزير المالية في هذا الصدد بالمساواة بين المواطنين في الاكتتابين القادمين لإنشاء محطات الكهرباء والماء وعدم حرمان شريحة كبيرة منهم بسبب التحفظات الشرعية حولهما .

كما طالب أعضاء اللجنة المالية بالإسراع في تعديل قانون إنشاء المحطات وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن الاكتتابات العامة بهذا الشكل حرمت قطاعًا كبيرًا من المواطنين بسبب عدم اشتراط مطابقة هذه الاكتتابات الشريعة الإسلامية.

وأضاف الشاهين أنه تقدم بثلاثة حلول مختلفة لوزير المالية، الأول خاص بالاستفادة من الأغلبية والكتلة الحكومية التصويتية المؤثرة في الجمعيات العمومية لتعديل النظام الأساسي لهذه الشركات.

وأشار إلى أن المسار الآخر يتعلق بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بالمحطات، موضحًا أن المسار الثالث هو الإسراع بصفة الاستعجال بتعديل قانون إنشاء محطات الكهرباء والماء ليلزم الشركات بالعمل وفق الشريعة الإسلامية.

وقال الشاهين إن الوزير لم يحرك ساكنًا، رغم أن مهلة الاكتتابين ستنتهي في ٢٩ اكتوبر ، والأول من نوفمبر، مشيرًا إلى أن هذه الفترة ستكون هي نفسها مهلة تحقق المسؤولية السياسية لوزير المالية لحرمانه قطاعًا كبيرًا من المواطنين .

وأضاف أنه تقدم اليوم ومجموعة من النواب باقتراح قانون ثان بصفة الاستعجال لتعديل قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام ليكون مطابقا للشريعة الإسلامية كي تكون جميع الاكتتابات والمراسلات الصادرة من الجهات الخاصة بقانون الشراكة مطابقة للشريعة.

وبين أن تحرك النواب العاجل ليس فقط لهذين الاكتتابين ولكن للاكتتابات القادمة حيث نشرت جريدة الكويت اليوم بعددها هذا الأسبوع أن هناك شركة جديدة وهي شركة أم الهيمان للصرف الصحي ستنشأ من قبل جهاز الشراكة برأس مال ٤٩ مليون دينار، وسوف يتم تقديمها للاكتتاب العام للمواطنين .

ولفت الشاهين إلى أنه لا يجب الانتظار حتى يكون هناك حرمان ثالث للمواطنين بسبب عدم مراعاة التحفظات الشرعية الجدية على هذين القانونين .

الهاشم: ضرورة توفير التغطية الصحية الشاملة للنساء على مستوى جميع الدول

صفاء الهاشم خلال الاجتماع

أكدت عضوة الشعبة البرلمانية النائبة صفاء الهاشم أهمية العمل على توفير التغطية الصحية الشاملة للنساء على مستوى جميع دول العالم.

جاء ذلك في تصريح صحافي للهاشم عقب حضورها اجتماع النساء البرلمانيات ضمن أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ141 المنعقد حاليًا في العاصمة الصربية بلجراد.

وقالت الهاشم " لقد حضرت اليوم "أمس" الجلسة الصباحية لمنتدى النساء البرلمانيات الذي تناول في شقه الأول تقديم التغطية الصحية الشاملة لكل النساء".

وذكرت الهاشم أنها تعلم من خلال عملها رئيسة للجنة المرأة والأسرة في مجلس الأمة الكويتي بوجود نقص كبير بالخدمات الصحية المقدمة للأسرة والمرأة على وجه الخصوص في كثير من دول العالم.

وأضافت أنه " بالنسبة للكويت فنحن والحمد لله دولة غنية ونقدم التغطية الشاملة للأسرة، غير أننا نحتاج إلى تفعيل دورنا الدولي للمساهمة في حصول المرأة على التغطية الصحية".

وأشارت إلى أن الاجتماع ناقش أيضا التمييز في تطبيق القوانين بناء على الجنس بين الرجل والمرأة سواء في الرواتب أو الخدمات أو المناصب أو حتى في الانتخابات والبرلمانات والوسائل التي من شأنها تحقيق المساواة بين الجنسين.

وقالت الهاشم في ختام تصريحها إن الاستفادة من هذه الاجتماعات تكون من خلال الأخذ بما هو قابل للتطبيق ويسهم بتعزيز دور المرأة في المجتمع.